أخـاف منكـم.. عليكـــم!

■ هل النشاط الأهلي التطوعي يتعارض مع مصالح الحكومات والأنظمة؟

الجواب: نعم. ولكن في حالة واحدة فقط. اي عندما يتحول ذلك النشاط عن مساره الصحيـح أو غاياته الأولى، أو يكون هدفه من الأساس مناوءة مؤسسات السلطة، وفضح تناقضاتها.

وفي النتيجة فإن مثل هذا الشكل من انحراف العلاقة لن يكون فيه مصلحة أيّ من الطرفين، إذْ ان مناخاً صراعياً، في جميع شروطه ووسائله، سيؤدي في معادلة «الأهلي» و«الحكومي» بالذات إلى إشغال الفريقين عن الأداء المنتظم الصحي اللازم المفضي إلى الغايات المرامة لكل منهما. فالمفترض ان يكون النشاط الأهلي مكملاً لبرامج الحكومات وخططها في التنمية والتطوير، وذلك بمقتضى ما يجب أن ينشأ من مناخ تعاوني: قطباه الأهالي من طرف والسلطة من طرف آخر، ومحوره المصلحة العامة للوطن كله.. نقصد المصلحة العامة في مدلولاتها الواسعة والضيقة.

إن النشـاط السيـاسي في شكليـه: الحـزبي أو المستقل مكانه غير النشاط الأهلي التطوعي الخيري. لأن مثل هذا النشاط لابد له، لكي ينجح ويؤدي مسؤولياته، ان يكون «محايداً».. اي في منأى عن اية انتماءات ايدلوجية أو مذهبية أو سياسية. وكل ذلك كيلا يتحول إلى أرض خصبة لنموّ الصراعات، وتفاقم المزايدات، مما يعطله، ويشلّ حركته، ويشغله عن مهماته الأساسية بأمور لا نرى انها من وظائفه ولا مسؤولياته المنتظرة او المتوخاة.

العمل الأهلي الخيري ـ في نظرنا ـ يجب ان يكون مظلة للجميع إسهاماً وإفادة. اما النشاط السياسي فله منابره الأخرى وساحاته المتعددة التي لن تضيق لدرجة ضرورة الاستعـانة بالتنظيمات الأهلية الخيرية التطوعية. ولهذا السبب فانا ـ حقيقةً ـ لم افهم تخـوفـات اللجنة التي حضُرت لمؤتمر التنظيمات الأهلية الذي عقد مؤخراً في القاهرة. اقول لم افهم تخوفاتها حين اخذ اخ كريم من اعضائها يبثنا، من على المنبر في الافتتاح، شكواه من الحكومات العربية التي تهاب التنظيمات الأهلية، وتتعامل معها بحـذر شديـد، لا بل ربما تحاربها وتحاول اسقاطها. ولهذا فقد «حاص ولاص» هو وزملاؤه في اللجنة حول الاتفاق على مسمى المؤتمر نفسه بين «مؤتمر التنظيمات غير الحكومية» كما يمكن ان يطلق عليه في الغرب مثلاً، وبين «مؤتمر التنظيمات الأهلية» وهـو المسمى الذي اختـاروه في النهـايـة تلافيـاً لاثارة حساسية الأنظمة العربية وحكوماتها التي يزعجها تعبير «غير الحكومية».. بل انها لتخافه وتقف منه موقفاً فزعاً مشوباً بالكثير من الحذر والريبة «!!». وقد تعمل على محاربته، بل وأده وهو لمّا يزل في المهد صبياً.

في الحق انني لم ار اي مبـرر لكل هذا الخوف الذي عصر قلوب اعضاء اللجنة واقض مضاجعهم، لانني لا المح اي مسوّغ لانقضاض ممكن للحكومات أو الأنظمة على نشاطات اهلية، ما دامت «خيرية».. وما دام هدفها هو الاسهام في دفع عجلة التنمية، ومشـاركـة الحكومات بهدوء في بناء «العُش» الأمثل للتكافل الاجتماعي. اما إنْ كان

القائمون على تلك التنظيمات يريدون ان يزجوها في رهانات سياسية من اي نوع، إذ يخرجونها عن نطاقها الأهلي الخيري، فإنهم بذلك، هم انفسهم، يحفرون بايديهم قبرها ليـوارونهـا في مثواها الأخير، وهم وحدهم يتحملون المسؤولية كاملة في هذا المصير الأسـود. فحتى لو لم تحاربها الأنظمة مباشرة فإنها، بتلقائية بسيطة وغير معقدة، ستخرج عن مضمارها الصحيح، فتلعب في غير ساحتها، لترتبك، وتختلط خطواتها، فلا هي التي ستجيد لعبة السياسة، ولا هي التي ستكفّ عن الانشغال عن الأهداف الأساسية التي قامت من اجلها.

إن مجرد الحديث من على ذلك المنبر عن الخوف من الأنظمة، والوجل من الحكومات، يدفـع إلى الاعتقـاد بان الأخ المتحـدث لم تتضح في ذهنه تماماً الاهداف الحقيقية للتنظيمات الأهلية الخيرية من الأساس. فهي تختلط في مخيلته بـ «السياسي»، او انه ينوي، هو ذاته، ان يمارس هذا الخلط، غير قادر على التجرد من تطلعاته او نزعاته في هذا المقام على الاقل. وهذا ما نعتبره اضعف الافتراضات!، وإن من حق اي احد علينا ان نحترم مواقفه وقناعاته، ولكن من حقنا عليه ان لا يزجها في اي مكان وبمناسبة ودون مناسبة. واعتقد ان خلط «السياسي» بـ «الأهلي» في مثل ذلك المقام ليست له مناسبة.

واثناء سير اعمال المؤتمر، وخلال المداخلات التي تمت فيه، توصلت إلى خلاصتين، الأولى: وهي المتعلقة بالسؤال الذي ظل يلح عليّ بلا هوادة، وهو لماذا التخوُّف من الأنـظمة او الحكومات على مثل هذه التنظيمات الأهلية؟ والثانية، ويمكن اعتبارها مقدمة للخلاصة الأولى، وهي ان العرب في مؤتمراتهم، حتى المنصرفة إلى بحث وسائل مكافحة التلوث في المدن الصناعية مثلاً لابد ان يقحموا السياسة، فالخطاب السياسي، عندهم، هو الخطاب السائد المتسلّط على كل ما سواه، والمتدخّل في كل ما سواه، حتى اثناء الكلام عن الأوبئة او الأمراض الفيروسية.

لقـد استمعنـا في المؤتمر، رغماً عنا، إلى كلام كثير عن الديموقراطية، والتعددية، وحـرية التعبير والاختيار، والمشاركة في القرار، كما استمعنا إلى بعض الشجون عن انـواع التسلّط «!!» واشكـال الاستبـداد.. واصنـاف الاستعبـاد.. والوان الأنظمة القمعية والحكومات الرجعية.

ولم يكن يهمني، في تلك اللحظات، إن كان الكلام الذي يقال صحيحاً او غير صحيح، وجيهاً او غير وجيه، وإنما كل الذي كان يهمني هو شيء واحد فقط. اعني مدى علاقة كل ذلك الكـلام الكثـير بالمـوضـوع الاصـلي للمؤتمر. وهل هذا هو مكانه الصحيح والمشروع واللائق؟!

لكنني على الرغم من كل تلك الصعوبات في الفهم ادركت فجاة وفي لحظة نورانية لماذا كان تخـوف اللجنـة، التي حضّرت للمـؤتمـر، من الأنظمة والحكومات؟! ولماذا احتارت تلك اللجنة بين التسميتين («غير الحكومية» و«الأهلية») محاولة ان تدفع اية ريبة قد تستفز الحكومات او الأنظمة لتنقض على المشروع الوليد فتوهنه حتى الموت!!

أو على الأقل وفي احسن الظروف وافضل الاحتمالات، تمنع عنه المساعدة والتسهيلات اللازمة لبلوغ غاياته والوصول إلى اهدافه. إن اللجنة الموقرة - في عبارة - تعرف سلفاً انه سيكون هناك بعض «المناضلين»، الذين لا يمكنهم إلا ان يستدرجوا اي مؤتمر - حتى وإن كان عن زراعة القرنية - إلى ساحات غير ساحاته.

إنه في وضع فكري واجتماعي سويّ ما كان يجب الحديث عن التخوف من الأنظمة والحكومات على مشروع كهذا، او على اي مشروع أهلي خيري تطوعي. وفي مثل ذلك الوضع المنشود ايضاً ليست هناك مناسبة حقيقية لنعرات سياسية او مزايدات مذهبية وايدلوجية من اي نوع.

إن الخوف الحقيقي على أي مشروع خيري هو، حتماً وبالتحديد، استدراجه إلى خارج مجاله الحيوي، ومن ثم الهاؤه والهاء القائمين عليه بما ليس مطلوبا منهم او متوقعاً لهم وفي هذا الموقع الاجتماعي بالذات.

إن الخوف الحقيقي هو أن يدار النشاط الخيري بافكار خارجة عن مرجعيته الصميمية، وأن يوجّه إلى ممارسات ليست ذات علاقة بأهدافه الأساسية.

فحتى لو لم تُستفز الحكومات ضده فإن من شان تلك الأفكار والممارسات ان تعرقله في رسالته، وان تعطله - هي وحدها - عن اداء مسؤولياته التي قام من اجل الاضطلاع بها والوفاء لها.

إن خوفي على المؤتمر من المؤتمرين انفسهم كان اشد من خوفي عليه من الأنظمة والحكومات!

والمناسبة هنا ليست مناسبة للدفاع عن انظمة او عن حكومات، ولكن نظرة منصفة إلى الماثل والقائم ستفضي إلى ما هو عكس التخوّف من تلك الأنظمة أو الحكومات فيما يتعلق بالمشروعات أو التنظيمات الأهلية الخيرية. ربما، كما هو تلقائي وعفوي، لأن تلك الأنظمة والحكومات تفترض أو تعرف أن تلك التنظيمات هي مُسيَّرة بطبيعتها لما وجدت من اجله، وهو اي شيء غير السياسي. فهي بهذا مطمئنة لهذا الجانب، لا بل إنها تعتبر تلك التنظيمات، في اغلب الأحوال، معينة لها على دفع عجلة التنمية، والاسهام في البناء والتطوير، والمشاركة في تحسين الوضع الاجتماعي في مختلف اشكاله وصوره.. وبغير هذه المقدمة لا يمكن ان نفهم قيام هذا الكمّ الهائل من التنظيمات الأهلية في العالم العربي، وهذا الكمّ يوضحه «دليل» وُزِّع في المؤتمر نفسه ويقع في حوالي مائة وخمسين صفحة وكلها تحفل باسماء التنظيمات الأهلية المنتشرة في كافة أرجاء العالم العربي على الرغم من انظمته «القمعية!». وهناك من يعلق على الدليل المذكور نفسه، فيقول انه ناقص، ولم يذكر كل ما هو قائم فعلاً من تنظيمات اهلية خيرية. ولماذا نذهب بعيداً.. فقد شارك في هذا المؤتمر نفسه اكثر من مائتي جمعية أهلية عربية. فكيف تستقيم هذه الأرقام مع روح الخوف والتوجس التي اشيعت في المؤتمر حول مستقبله هو نفسه، وحول مستقبل التنظيمات الأهلية جميعها في العالم العربي «القمعي»؟ إن حرباً تقودها حكومات وانظمة بحالها ضد جمعيات اهلية

«مستصغرة» وضعيفة لن تسمح ابداً بمناخ ينشأ فيه كل هذا الكمّ الهائل من التنظيمات والجمعيات.

لا يهمني هنا ان ادافع عن احد، ولا يعنيني هنا ايضاً، تاييد او رفض الافكار التي قيلت عن وضع الانسان العربي في علاقته بحكوماته، لكن الذي يعنيني هو شيء واحد، واعني «الافتعال» في تفكيرنا وفي ممارساتنا. واعني كذلك الوقت الذي نضيّعه في «الهامشي»، واقصد هنا ما ليس له علاقة كبرى بموضوعنا الذي نناقشه بغض النظر عن صدق ذلك الهامشي او وجاهته او مشروعيته.. ذلك إن كان بالفعل صادقاً او وجيهاً او مشروعاً.

إنني اخاف على المؤتمر من المؤتمرين.. اخاف ان يجرّوه إلى ما هو خارج حلبته، فيبتعد كثيراً او قليلاً عن الغايات النبيلة التي قام من اجلها. وهي، في كلمات، خلق مظلّة واحدة تجمع هذا الشتات، وتنسّق نشاطاته واهتماماته، في مناخ ملائم لتبادل الخبرات ونقل التجارب في التنظيم والادارة والممارسات. فيكون هناك صوت لمن ليس له صوت، ويكون هناك عون لمن ليس له عون.

إنها بالفعل فكرة جريئة في وضع عربي معوّق وغير مشجّع، فقد ينجح «الاهلي» في كثير مما فشل فيه «الرسمي» في عالمنا هذا.

وإذا كان لابد من الحديث عن تجربة اخرى تشهد بكذب تلك المخاوف على «الاهلي» من الانظمة والحكومات، فليس اقرب إليّ من الحديث عن تجربة بلادي في هذا الشان، فمن حيث الفلسفة العامة للممارسة السياسية في ما يتعلق بالدور الذي يجب ان يضطلع به «المواطن» في مجالات التنمية المختلفة، ظلت الدولة تعتبر ان اسهام المواطن، في المشروع الحضاري الكبير، ليس امراً كمالياً، بل هو ضريبة وطنية مطلوبة ومرغوبة، والحكومة تقدّم في شانها كل التسهيلات التي لا تتوفر في اي بلد آخر من قروض وإعانات ومساعدات وإمداد بالخبرة والتخطيط ومساهمة في التنفيذ والاشراف الخ.. وظلت تعتبر المواطن «شريكاً» في البناء، وليس «منافساً» لها مهما بلغ حجم اسهامه، ومهما وصل إليه تدخله الفعلي في إدارة العجلة والتاثير عليها. والدولة تنطلق في ذلك من منطلقين اساسيين، الأول: ان المواطن الذي يشعر انه شريك في الانجاز سيكون اول المحافظين على تنميته وصيانته وحمايته، والثاني: إيمان الدولة نفسها ـ كما هو منطقي ـ بانها وحدها لا تستطيع، مهما اوتيت من امكانات، ان تقوم بكل شيء، وان تعمل كل شيء. فهي لذلك تعتبر اسهام المواطن ومشاركته اموراً اساسية وضرورية ومتممة لما بذلته وتبذله من جهود.

إن الدولة تدرك ان هذا النوع من «التفاهم» والالتقاء الحضاري هو وحده الذي سيبني دولة سويّة وقوية ومتماسكة. وليس هنا مكان للارتياب او الحذر، بل المكان هو للتشجيع والدفع وتقديم كافة التسهيلات.

وحين يجيء الحديث عن التنظيمات الاهلية الخيرية التطوعية، فإن اول المبادرين بالدعم المادي والخبرة الفنية هي الدولة نفسها ممثلة في افرادها ومسؤوليها كباراً وصغاراً، او ممثلة في مؤسساتها المختلفة. وليس ادل على ذلك من الجمعيات الخيرية المنتشرة في كل مدن البلاد الكبيرة منها والصغيرة. وهي تلقى الدعم والمعاضدة من الجميع.

وليس هنا مكان للتخوف او الفزع لان الجميع يؤمنون ـ حكومة ومواطنين ـ بان المشروع الحضاري هو هدف واحد كبير يلتقي حوله «الاهلي» و«الحكومي» وينضوي تحت لوائه الرسمي وغير الرسمي.

هكذا وضعٌ متفاهمٌ سويٌ يؤدي حتماً إلى هكذا انجاز متماسك صلب.

فاين الخوف؟

إن هذا التساؤل غير البريء لا مكان له هنا بالذات مهما تراءت لنا اشباحه في اماكن اخرى.

أين الخوف أيها الأبرياء

الأبرياء حدّ الخوف نفسه